قوائم المحتويات متاحة على المجلات الأكاديمية العراقية

مجلة رؤية للدراسات الاجتماعية

الصفحة الرئيسة للمجلة: https://visj.dws.gov.iq/

تحولات الدور البرلماني العراقي في صناعة السياسة الخارجية بعد عام ٢٠٠٥: تحليل بنيوي واستشراف مستقبلي

Transformations in the Iraqi Parliament's Role in Foreign Policy Making after 2005: A Structural Analysis and Future Outlook

م.د.علي مهدي كاظم [١، *]

[١] الجامعة العراقية، كلية القانون والعلوم السياسية، العراق

Keywords
foreign policy، Political System، Iraqi Parliament، parliamentary diplomacy، Constitution، Elections.

Abstract

This research aims to explore the future role of the Iraqi Parliament in formulating and activating foreign policy، as one of the non-traditional actors in international relations. With the transformations that Iraq witnessed after 2005، it has acquired tools to influence foreign trends through controlling power، monitoring government performance، and extracting international generalizations. It attempts to investigate the extent of the Iraqi people's ability to be an influential actor during the period. Based on an analysis of politics and internal challenges to the economy، it concluded that the cycle determines and requires its independence، management of the tools of power، and an effective communication network with emerging future generations

معلومات المقال

تاريخ المقال:

الإرسال:٢٠٢٦/٢/١٥

المراجعة:٢٠٢٦/٢/١٨

القبول:٢٠٢٦/٢/٢٧

الكلمات المفتاحية:

السياسة الخارجية، النظام السياسي، البرلمان العراقي، الدبلوماسية البرلمانية، الدستور، الانتخابات

ملخص

يسعى هذا البحث إلى استشراف الدور المستقبلي للبرلمان العراقي في صياغة وتفعيل السياسة الخارجية، باعتباره أحد الفواعل غير التقليدية في العلاقات الدولية فمع التحولات التي شهدها العراق بعد عام ٢٠٠٥، أصبح البرلمان يمتلك أدوات للتأثير في التوجهات الخارجية عبر الدبلوماسية البرلمانية، والرقابة على أداء الحكومة، وإقرار الاتفاقيات الدولية يحاول البحث توضيح ما مدى قدرة البرلمان العراقي على أن يكون فاعلاً مؤثراً في السياسة الخارجية خلال المرحلة المقبلة وانطلاقاً من تحليل البيئة السياسية الداخلية والتحديات الإقليمية والدولية، توصل البحث إلى أن تفعيل الدور البرلماني يتطلب تعزيز استقلاليته، وتطوير أدوات الدبلوماسية البرلمانية، وبناء شبكة تواصل فاعلة مع البرلمانات الإقليمية والدولية.

* Ali Mahdi Kazem، alimahdi2020y@gmail.com.

١. مقدمة

تعد السياسة الخارجية إحدى أبرز أدوات الدولة لتحقيق مصالحها الوطنية، غير أنّ صياغتها وتفعيلها لا يقتصر على الجهاز التنفيذي فحسب، بل يمتد ليشمل البرلمان بوصفه سلطة تشريعية ورقابية تملك القدرة على التأثير في القرارات المصيرية منذ عام ٢٠٠٥، وبعد إقرار الدستور العراقي الجديد، أُسند إلى مجلس النواب صلاحيات مهمة في اعتماد المعاهدات والاتفاقيات، وممارسة الرقابة على السياسة الخارجية، فضلاً عن الانفتاح على الدبلوماسية البرلمانية كقناة مساندة للدبلوماسية الرسمية وان مستقبل الدبلوماسية البرلمانية العراقية قد يكون اكثر تطوراً ونضوجاً، ليس بسبب التطور في الوعي السياسي وما يمر به العالم من تحديات كبيره وصراع الأقطاب وانتهاج دبلوماسية جديدة هي دبلوماسية السلام ونبذ الحروب والتركيز على الجوانب الاقتصادية ردا على ما سارت عليه الولايات المتحدة الأمريكية من افتعال الازمات وتجارة الدمار وبيع الأسلحة وتسخير العملاء، لأن الهواء الذي تتغذى علية الولايات المتحدة الأمريكية هو دخان الحروب ونهب الشعوب، والتجارب واضحة وجلية في العراق وأفغانستان وليبيا وسوريا والسودان وأحداث مصر وغيرها من حروب مفتعلة .

١.١.إشكالية البحث

هل يمتلك البرلمان العراقي مقومات واقعية تمكّنه مستقبلاً من صياغة وتفعيل السياسة الخارجية، أم أنّ دوره سيبقى شكلياً ومحدوداً في ظل التحديات الداخلية والخارجية؟

٢.١.فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أنّ تعزيز استقلالية البرلمان وتطوير أدواته الدبلوماسية يفتح المجال أمامه ليكون فاعلاً مؤثراً في صياغة وتفعيل السياسة الخارجية العراقية.

٣.١.أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول موضوعاً حديثاً نسبياً في التجربة العراقية، ويسلط الضوء على آفاق غير تقليدية لصنع السياسة الخارجية، لاسيما في ظل الحاجة إلى تنويع الفواعل المؤثرة في القرار السياسي وتطوير الدبلوماسية البرلمانية كرافد للدبلوماسية الرسمية.

٢. الاطار النظري

٢. ١. المطلب الأول: الاستمرارية البنيوية للدور البرلماني العراقي في السياسة الخارجية بعد عام ٢٠٠٥.

أثبتت الدبلوماسية البرلمانية العراقية منذ سقوط النظام العراقي على يد قوات الاحتلال الأمريكي الى يومنا هذا، أنها تتعافى وتخطو خطوات في الطريق الصحيح، رغم الكم الهائل من التحديات الداخلية والخارجية وتشتت القرار العراقي، حيث إن البرلمان العراقي عضوٌ فاعلٌ في أغلب المنظمات الدولية والإقليمية، وله حضور متميز بحكم تواجده شبه الدائم في الجامعة العربية والاتحاد البرلماني العربي والاتحاد البرلماني الدولي والبرلمان العربي، ولابد من الارتقاء بالسياسة الخارجية العراقية والارتقاء بالدور الدبلوماسي العراقي من أجل تفعيل عملية النهوض والبناء والتي تحتاج إلى تعاون كل الجهود الخيرة لكي يستعيد العراق مكانته في المنطقة، لتمتعه بعلاقات طيبة مع دول الجوار ودول العالم وان أهم خطوات تمتين وترصين مكانته الخارجية، هو الحفاظ على وحدته واستقلاله وسيادته لكن يبقق الدور البرلماني متأرجح، ومن أسباب البقاء على الوضع الراهن:

١– عدم وضوح الرؤيا لمستقبل العملية السياسية العراقية

شهد العراق خلال في حقبة النظام السابق عزلة دولية ولاسيما الضغوطات والاطرنات بمكانه الدولية، وأحدثت تدهور واضح لأوضاع العراق الاقتصادية، ومن اجل انجاح سياسة العراق الخارجية هنالك مجموعة من العوامل التي شملت وجود وضع داخلي موحد ورصين، مسنود من نظام سياسي موحد، فالخلافات السياسية الداخلية تضيق من الموقف السياسي، واتفاق المجتمع على خطوط عريضة لتحديد المصالح الوطنية العليا لتكون أهدافا لنشاط السياسة الخارجية والدفاع عنها فلا يجوز الإهمال بالإقليم او بالحدود، مع وجود سياسة خارجية ثابتة والسير على نهج تلك السياسة بشكل يضمن نجاح تلك السياسة (البريزات،٢٠٢٠) .

وفي العودة الى الدبلوماسية البرلمانية، نرى أنها ورغم ما يكتنفها من غموض في موضوع قوة القرار وحرية التصرف، إلا انها خطت خطوات جيدة، ولاسيما المشاركات الواسعة في المنظمات الدولية والإقليمية، مع الحضور المتميز في العالم العربي والإسلامي، على الرغم من أن عمل البرلمان العراقي وأداءه لمهامه في رسم سياسة عامة فاعلة، اعترضته بعض المعوقات، التي تمثلت في ضعف الدور التشريعي للبرلمان، اذ يقتضي التعاون بين السلطتين بامتلاك البرلمان

حق اقتراح ومناقشة إقرار القوانين، التي تتولى السلطة التنفيذية تطبيقها والاشراف على تنفيذها (نزيه،٢٠٠٨).

إن الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ نص على أن مشروعات القوانين تقدم من قبل رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، وأن مقترحات القوانين تقدم من أعضاء مجلس النواب أو احدى لجانه المختصة[1]،وبذلك نرى سيطرة السلطة التنفيذية وتقييد السلطة التشريعية في مجال تشريع القوانين، إذ تمتلك المصادقة على القوانين، التي يشرعها مجلس النواب، وأن مقترح القانون الذي يقدم من قبل أعضاء المجلس او من احدى لجان البرلمانية، يعد مجرد فكرة، ولابد من إرساله إلى السلطة التنفيذية لتنظر فيه، وربما تجري عليه تعديلات وتعيده الى البرلمان ليتم استكمال إجراءات تشريعه، وعلى الرغم من أن التشريع من اختصاص البرلمان، إلا أن السلطة التنفيذية هي التي تقدم مشاريع القوانين (المادة (٦٠) من الدستور العراقي الدائم، لسنة ٢٠٠٥). وهناك سببان في عدم وضوح الرؤيا لمستقبل العملية السياسية العراقية هما:

أ- **عدم الاستقرار السياسي**: حيث بدأت الدبلوماسية البرلمانية في السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، في ظل مرحلة صعبة التي عاشها العراق بعد الحرب، وإعادة تشكيل ملامح الدولة العراقية الجديدة، حيث كانت السياسة الخارجية العراقية مزيج من تضارب المصالح للقوى السياسية الداخلية المدفوعة خارجيا (الاسدي،٢٠٢٠).

لذلك فأن تغيير ملامح النظام السياسي العراقي في عام ٢٠٠٣ أدى إلى خروج السياسة الخارجية العراقية من دائرة المركزية والتفرد بالسلطة الى تعدد مصادر القرار، لهذا وجدت الدولة العراقية نفسها بمواجهة العديد من التحديات في نطاق البيئة الداخلية، والإقليمية، وعند سقوط النظام، كان من الطبيعي أن يكون هناك فراغاً واضحاً في السلطة، وبعد أشهر من حكم الاحتلال تم اقامة حكومة مستقلة تتمتع بسيادة والتي مرت بالمراحل الاتية (الاسدي،٢٠٢١):

(١) مرحلة الحاكم العسكري الأمريكي (جي كارنر) من (٢٠٠٣/٤/٩ الى١ /٢٠٠٣/٥) حيث كان العراق في هذه المرحلة الإدارة المباشرة للجيش الأمريكي، واستمرت لمدة قصيرة .

(٢) سلطة الائتلاف المؤقت ٢٠٠٣/٥/١٦-٢٠٠٤/٦/٢٨ وهذه المرحلة تزعمها الحاكم المدني الأمريكي (بول بريمر)، وكانت من أسوء المراحل، لما نهب فيها من أموال وتغذية الصراعات الطائفية، وسرقة النفط العراقي، وهدر أموال إعادة الاعمار.

(٣) مجلس الحكم العراقي في ١٣/تموز/٢٠٠٣، وامتدت مدة الصلاحيات المحددة لمجلس الحكم من ١٣ /٧/ ٢٠٠٣ الى ١ حزيران ٢٠٠٤، حيث إن الغزو الأمريكي للعراق أنتج كثيراً من الكوارث السياسية والثقافية والاجتماعية، ويمكن تحديد ملامح الصراع الدائر في العراق الى (الاسدي،٢٠٢٠):

- عدم وجود مرجعية سياسية عراقية، حيث أن هذهِ العملية ومنذ الغزو الأمريكي للعراق لم تكن قادرة على تحديد مرجعيتها الوطنية، بل اعتمدت على الرؤية الأمريكية وأجندتها في الشرق الأوسط.
- مظهر الدولة يدور حول البنود الدستورية، التي تتخذ الصيغة الفدرالية مع الصيغة القومية (عربا وأكراد) الأمر الذي يشجع على تفكك الدولة العراقية بعد تحويلها إلى أقاليم شبه مستقلة (كوثر الربيعي،٢٠١٠)

ب-المحاصصة الطائفية والتقاطع الحزبي

لابد من فهم واضح في أن الصراع الدائر في العراق بين الكتل السياسية المتناحرة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق هو صراع طائفي، وصراع حزبي محاصصاتي يستند إلى محاولة تفكيك السلطة السياسية، وإعادة بناء مراكزها على وفق توجهات حزبية، فكان من الطبيعي أن تواجه الدبلوماسية البرلمانية والسياسة الخارجية العراقية مشكلة في توجهاتها وضعف أدائها وغموض رؤية الاخرين حولها، إلا أن هذا لا ينبغي أن يستمر به طويلاً؛ لأنه يضر بسرعة التحول الإيجابي للدولة وبناء استقرارها، ولاسيّما أن العراق في فترة تحول للنظام ديمقراطي لتوضيح معالم سياسته الخارجية (كوثر الربيعي،٢٠١٠)

٢- تأخر تشكيل الحكومات العراقية المتعاقبة:

مراحل صراع تشكيل الحكومات المتعاقبة (٢٠١٠-٢٠١٤-٢٠١٨-٢٠٢١) في كل دورة انتخابية تكون التفسيرات المتعددة هي السائدة في تحديد من هي الكتلة الأكبر ومن هو الفائز الأول وكيف تحتسب المقاعد وما هو نوع الكتلة التي توصف بالكتلة الأكبر، هل هي الكتلة التي تفوز ابتداءً؟ أو الكتلة التي تتشكل من

مجموعة من الكتل قبل الذهاب الى الجلسة الأولى؟، كل ما تقدم من التساؤلات في أعلاه سنجيب عليه في مراحل تحليل صراع تشكيل الحكومات العراقية وأسباب الصراع، ويمكن ان يكون تحليل الصراع بالشكل الآتي:

(أ) أطراف الصراع:

ويظهر الصراع هنا **بأ**كثر من طرف واحد ويشمل: (الاحزاب والكتل السياسية والتيارات) إذ تعد الأحزاب السياسية في اغلب دول العالم أداة في تعزيز الوحدة الوطنية، وتمهد السُبل لبناء مجتمع ديمقراطي يتقبل طروحات مختلف التيارات السياسية ويحافظ على السيادة ويمنع التدخل الخارجي، الا انها في العراق لا تؤدي الأحزاب السياسية الأهداف المرجوة منها، بل يترتب على أفعالها العديد من المخاطر، فالعديد من الأحزاب العراقية في الغالب أحزاب ذات صبغة لا تعمل على ترسيخ الوحدة الوطنية بين أبناء المجتمع الواحد، بل تستند على الانتماءات، والأحكام العرقية، حتى لوكان على حساب المصلحة العامة للمجتمع، مما يضعف مفاهيم الهوية الوطنية، وروح المواطنة، و الاندماج الاجتماعي، و أنها تعمل على عرقلة التحول الديمقراطي، وترسخ مفاهيم التعصب، وعدم تقبل طروحات الأطراف الأخرى المنافسة لها في السلطة، والأغلب الأعم منها أحزاب انتفاعية مادية ذات ولاءات خارجية مما ينعكس على أفعالها في المجتمع العراقي.

(ب) أسباب الصراع:

في كل دورة انتخابية، وكلما أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات النتائج، كلما برزت مجموعة من الأسباب للصراع منها:

(١) الدستور وغموض المواد الدستورية:

بعد الاحتلال الأمريكي للعراق وفي أواسط تموز ٢٠٠٣، بدا الإعلان عن تأسيس مجلس الحكم من (٢٥) من قيادات المعارضة، كما جرى عن طريق التوزيع الطائفي لأعضائه الشروع في تكريس العرقية والطائفية السياسية، التي كان محظورا تداولها في السابق رسميا، وأن كانت موجودة كواقع حال. وقد تشكل المجلس المتكون من (٢٥) عضو على وفق التركيبة الآتية (تقرير المجموعة الدولية للازمات،٢٠٠٣):

في ٢٨ حزيران ٢٠٠٣، جرى نقل السلطة إلى الحكومة العراقية المؤقتة برئاسة أياد علاوي، وأنحلت سلطة التحالف المؤقتة، وقد أنشأت الحكومة المؤقتة على وفق توازنات المجتمع، حيث تألفت من ٣٣ عضوا (الزبيدي،٢٠٠٨) كثير من الفقرات الدستورية الغامضة والمبهمة والمكتوبة أما بعجالة أما يراد منها كذلك، اذ يفترض به أن يسهم في تفكيك العقد وتوضيح الملابسات التي قد تعتري العملية السياسية والديمقراطية في البلد (الدليمي،٢٠٢١)

(٢) ضعف برامج الأحزاب السياسية

قبل الحديث عن ضعف برامج الأحزاب السياسية لابد من التعريف بالتعددية الحزبية، حيث تعني التعددية الحزبية توزيع السلطة السياسية عن طريق ترتيبات او أشكال مؤسساتية، أي ان السلطة لا تكون حكرا" على فئة معينة، سواء كانت هذه الفئة سياسية أم أيديولوجية ام فكرية. بعبارة أدق المقصود بالتعددية السياسية " نوع من التنظيم السياسي والاجتماعي يتعلق ببنية النظام السياسي وآليات عمله المختلفة، يسلم بضرورة وجود أفكار وقيم ومؤسسات متعددة في النظام السياسي(علوان،١٩٩٤) تجعل صوتها مسموعا" في مرحلة حاسمة في صنع القرار (الكاظم، ١٩٩١) بعبارة اخرى فأن الأساس الذي تقوم عليه التعددية هي ان السلطة بطبيعتها موزعة، او يجب ان تكون كذلك بين عدة جماعات ومصالح في المجتمع، وتقوم التعددية على ثلاثة مرتكزات أساسية: الإيمان بالاختلاف بين الناس، والإيمان بأن تبادل المواقع شيء طبيعي، تأكيد فكرة المؤسسة، وأنها نقيض للفردية (الكاظم،١٩٩١)

شهدت الساحة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ تشكيل أحزاب وتكتلات شبه حزبية، فضلاً عن عودة أحزاب المعارضة، التي حاولت أن تعيد صلاتها القديمة مع أعضائها وكسب تعاطف الجيل الجديد، مثل، (الحزب الشيوعي العراقي، وحزب الدعوة الإسلامية ... الخ)، وتشكلت أحزاب فئوية دفعها الشعور بالتهديد فتشكلت في كيانات سياسية للمطالبة بحقوق الفئات الدينية والعرقية التي تمثلها وإن أهم المؤشرات التي يمكن تسجيلها على الاحزاب السياسية التي ظهرت في العراق بعد العام ٢٠٠٣ ما يأتي (أسماء وفالح،٢٠٢٥) (كثرة عدد هذه الاحزاب: فالحالة في العراق تحولت من نظام الحزب الواحد المهيمن الى تعددية حزبية تصل إلى مئات الأحزاب، وإن معظم الأحزاب لم تكن تمتلك برنامجاً واضحاً لعراق ما بعد عام ٢٠٠٣، وأغلب الاحزاب هي بنى تنظيمية، قائمة على أساس الانتماءات

التقليدية الأثنية، والطائفية والمذهبية، لا على أساس الهوية الوطنية الشاملة).

(٣) التدخل الخارجي في تشكيل الحكومة.

شهدت الساحة العراقية بعد الاحتلال الأمريكي في ٢٠٠٣/٤/٩ تحولات جذرية في ميزان القوى داخل المجتمع وفي منظومة السلطة فيه، وقد أفرزت هذه التحولات مخاوف الانتقال إلى الدول المجاورة التي حاولت بدورها التدخل وقلب الأمور لصالحها، ومن هنا يمكن القول أن التركيبة المجتمعية العراقية وضعف وطنية بعض الأحزاب السياسية، فتحت منافذ للتدخل الخارجي، أما الدور الذي تؤديه الأطراف العالمية والإقليمية في رسم خريطة التحالفات والتفاهمات بين الكتل والقوى السياسية العراقية خلال كل دورة انتخابية، هو دور التدخل السافر في الشأن العراقي، ويعد الدور الأميركي وبعض دول الجوار العراقي هو الأبرز بشكل عام، وإن تفاوتت النسب بينها من مرحلة إلى أخرى، في الساحة العراقية من خلال دعم بعض الأطراف وجعلها مؤثرة في المشهد السياسي العام في العراق (بابان،٢٠٢٥)

(٤) النظام الانتخابي

شهد العراق خمس دورات انتخابية منذ العام ٢٠٠٥ حيث أنهت الحكومة العراقية الانتخابات النيابية المبكرة في الـ ١٠ من تشرين الأول/٢٠٢٦، وكانت هذه الدورة الانتخابية قد حملت تغييرات كبيرة على مستوى القانون الانتخابي الذي مثل تحولاً كبيراً في موازين التكتلات داخل البرلمان، إذ أتت بعد تحولات سياسية وعسكرية كبيرة على مستوى الخريطة العراقية.فالدورة الانتخابية عام ٢٠٠٥: كانت الدورة الانتخابية الأولى التي شهدها العراق بعد سقوط نظام الطاغية، وبداية الاحتلال الأميركي، وفي هذه الدورة عد البلاد دائرة انتخابية واحدة، فضلا عن إلزام اللوائح بإدراج سيدة لكل ثلاثة مرشحين ذكور، فيما لم يُسمح للأحزاب أو الجماعات، التي تمتلك تشكيلات مسلحة بالمشاركة.

أما الدورة الانتخابية في ٢٠١٠ حيث تم إجراء هذه الدورة بعد تعديل القانون المعتمد عام ٢٠٠٥، ولعل أبرز التعديلات تمثلت في إعتماد نظام الدائرة المفتوحة للمرة الأولى، في ظل توصيات دولية ومحلية، وتحت ضغط شعبي تمثل في خروج العديد من التظاهرات ووجود مخاطر بمقاطعة الانتخابات، الأمر الذي كان من شأنه أن يفقدها شرعيتها. اما الدورة الانتخابية ٢٠١٤ إذ خاض العراق حينها معتبرا الدورة الانتخابية الأولى منذ انسحاب الجيش الأميركي عام ٢٠١١، ولعل أبز التغييرات في قانون الانتخاب حينها تمثل في إلغاء قانون عام ٢٠٠٥ وتعديلاته كافة، على أن يتألف المجلس النيابي من (٣٢٠) نائباً يتوزعون على المحافظات العراقية، إضافة الى ٨ مقاعد للأقليات، اذ تم اعتماد نظام "سانت ليغو" المعدل، وهو نسخة معدلة عن النظام الأساسي ويستخدم في فرز الأصوات عبر توزيعها على المقاعد الانتخابية في الدوائر التي تتعدد فيها المقاعد، وتضمن هذه الآلية حماية حق الكتل الصغيرة، أما فيما يخص آلية الترشح، فيتم ذلك على وفق القائمة المفتوحة، على ألا يقل عدد المرشحين في القائمة الواحدة عن ٣، كما يحق للناخب التصويت للقائمة أو مرشح (هيفاء،٢٠٢٥)

الدورة الانتخابية لعام ٢٠١٨: كانت الدورة الانتخابية المهمة في البلاد لاسيما بعد إعلان هزيمة "داعش" في العام ٢٠١٧، وفي هذه الدورة تم اعتماد القانون الانتخابي المعدل عام ٢٠١٧، الى دائرة انتخابية، واستخدام نظام سانت ليغو المعدل الذي يهدف إلى ضمان حق الأقليات، وقد تم إقرار ٨ مقاعد "كوتا" للأقليات (سفيح،٢٠١٨)

أمّا **الدورة الانتخابية في ٢٠٢١ العاشر من تشرين الأول** : فقد حلت الانتخابات النيابية العراقية بصيغة مبكرة، بسبب التزام الحكومة الحالية بالوعود التي قدمتها إلى الشعب، وسيتم اعتماد القانون الانتخابي الذي تم تعديله عام ٢٠١٩، وهنا تجدر الإشارة إلى أن القانون تم إقراره بعد عرقلة كبيرة من الرئيس برهم صالح، وينص القانون على تقسيم البلاد إلى ٨٣ دائرة انتخابية، من دون الاعتماد على المحافظات، إضافة إلى اعتماد نظام الترشح الفردي ونظام الصوت الواحد، وتم إلغاء المواد المتعلقة بفائض الأصوات، أما على مستوى توزيع المقاعد، فإن البرلمان الجديد سوف يراعي التركيبة السكانية، وسيكون لكل قضاء ممثل واحد أو أكثر، على مبدأ أن لكل مئة ألف مواطن نائباً واحداً، على أن يتم دمج الأقضية ذات الكثافة السكانية المنخفضة بأقرب قضاء كبير (الميادين،٢٠٢٥)

فقد أحدثت انتخابات عام ٢٠٢١ تغييراً كبيراً في أوزان الكتل السياسية وأفرزت قوى سياسية جديدة، شكلت ثنائية (السيد مقتدى الصدرو السيد نوري المالكي) فيها العلامة الأبرز في جانبها التصارعي، فقد تقدم السيد مقتدى الصدر محققاً (٧٣) مقعداً بعد أن كان يملك (٥٤) مقعداً في الدورة البرلمانية السابقة، وتقدم نوري

المالكي إلى(٣٣) مقعداً بعد أن كان يملك (٢٤) مقعداً عام ٢٠١٨، كما حصل الحلبوسي على ٣٧ مقعداً ليتجاوز منافسيه من القوى والشخصيات التقليدية في المحافظات الغربية، هذه التقدم السياسي من قبل التحالفات انتج رؤيتان ومشروعان متعارضان لتحديد مستقبل العملية السياسية في العراق (السيد،٢٠٢٥)

٢. ٢. المطلب الثاني: الاختلال الوظيفي للدبلوماسية البرلمانية العراقية وانعكاساته على السياسة الخارجية.

ويمكن أن يكون هذا المشهد مؤلما لما آلت اليه الأوضاع في العراق بعد عام ٢٠٠٣، وقد اجتمعت عدة أسباب أدت إلى هذا التراجع ويمكن أن نلخصها بما يأتي:

١– تراجع النمو والتطور الاقتصادي:

بعد احتلال العراق من قبل القوات الأمريكية في ٢٠٠٣/٤/٩، انتشر الفساد المالي والإداري في كل مفاصل الدولة كما وصفته منظمة الشفافية الدولية في هذه الدرجة المتقدمة من الفساد الإداري والمالي مع غياب انعدام الرؤيا الاقتصادية في استثمار خيرات هذا البلد وتطويرها بالاتجاه الصحيح، وتحويل الثروة النفطية الى ثروة صناعية في التكرير والصناعات التي يمكن أن تنتج من المخلفات البترولية المتعددة، وقد يكون هذا أمرا طبيعيا لأي دولة محتلة، حيث أن غاية المحتل هي السيطرة على موارد البلاد ونشر الفساد لكي تسهل عملية السيطرة والتمكن من الدولة المحتلة، وان الفساد آفة قديمة ومخضرمة وجدت في كل العصور والمجتمعات، ويمكن ان نذكر وبإيجاز أنواع الفساد وكما يلي :

أ– الفساد المالي والإداري:

إن وضع تعريف مناسب ومحدد للفساد الإداري يعد الخطوة الأولى لمعرفة هذه الظاهرة وأن معظم المهتمين بها يتفقون على الصور الواضحة للفساد (كالرشوة والمحسوبية) إلا أن هذا لا يكفي للتعرف على صور أخرى قد تبدو أكثر غموضا، مما يجعل وجود تعريف جامع أمراً ضرورياً وهذا ما أهتم به كثير من الباحثين في علم الإدارة، في نظر التشريع الإسلامي هو: (ممارسة السلطات السياسية التي تمنح لمتولي الإدارة في تدبير شؤون الامر الذي كلف برعايته)، فممارسة الإدارة في المجتمع السياسي هي ممارسة للسلطة على المجتمع من قبل الشخص المتولي للسلطة الإدارية(المعموري،٢٠٠٦)، ويعرف الفساد الإداري بأنه: (انحراف في مسار عمل الوظائف الإدارية عن شكلها الصحيح، من خلال تحقيق مصالح خاصة يجنيها الموظف استخدام صلاحياته لتحقيق مصلحة خاصة) (توفيق،٢٠٠٤).

لا شك أن المكاسب المادية هي التي تدفع الموظف لارتكاب مثل هذه الأفعال، التي قد تأخذ المظاهر التالية(سفيان،٢٠١٤):

١– الرشوة: وهي حصول الشخص على منفعة مالية أو تنفيذ أعمال مخالفة للأصول المهنية وتجاوز للمعايير المطلوبة في التنفيذ، قد تسمى الهدية أو اكرامية، ولكن الواضح للجميع أنها رشوة مهما اختلفت التسميات.

٢– تهريب الأموال من خلال قيام مسؤولين بنقل وتهريب الأموال التي تم الحصول عليها بطرق خاصة غير قانونية ونقلها إلى خارج العراق (المالكي والخزرجي،٢٠٠٣)، وان اغلب المناصب في الوزارات تم حجزها لأعضاء الحزب المستلم للوزارة، وأن الأموال صرفت لأغراض لا تمت للأعمار بصلة إذ لم تتم محاسبة المسؤولين بسبب توفر الحماية والغطاء من الأحزاب والكتل السياسية[٢].

٢– التحديات السياسية الدولية والإقليمية:

من التحديات التي تواجه الدبلوماسية البرلمانية والسياسة الخارجية العراقية على صعيد العلاقات مع دول الجوار، نجد أن هناك تاريخاً طويلاً من الخلافات والاشكاليات الأمنية التي تحد من التعاون مع بعض الدول، ولاسيما دول الجوار العراقي، ومن بين تلك الإشكاليات مثلاً:

العلاقات مع الجمهورية التركية : في موضوع المياه والسدود، حيث وصل عدد السدود في تركيا إلى (٥٧٩) سدا تم إنشاؤها لأغراض إمدادات المياه وتوليد الطاقة، بحسب زعم الجانب التركي، ومعظم هذه السدود شيّدت من أنواع السدود الصخرية، وتبلغ القدرة التخزينية الإجمالية للسدود الكبيرة (٢٠٨ سدا تقريبا) حوالي (١٧٥٠٠٠) متراً مكعبا تقريبا، بينما تصل القدرة الإجمالية للسدود كاملة حوالي (٦٥١) مليار مترا مكعبا، وبحسب ما ذكرته وزارة الموارد المائية العراقية فأن الخوف من المشاريع الأخرى التي تقيمها تركيا

(٢) محمد عبد صالح، التضخم في الاقتصاد العراقي – الأسباب – الآثار – المعالجات، بحث مقدم إلى مركز الدراسات القانونية والسياسية، (جامعة النهرين، مركز الدراسات القانونية والسياسية)، ٢٠٠٦, ص٩.

حاليا على نهر دجلة بعد اكمال سد اليسو، وسد سيليفان في شمال ديار بكر وسد الجزيرة جنوبي سد اليسو، وفي حال اكتمال هذه الخطط والمشاريع سيكون لها تأثير واضح على واردات العراق المائية[٣].

أما فيما يخص **العلاقات العراقية–الإيرانية** وما شهدته من المد والجزر جراء إتهام الجمهورية الإسلامية الإيرانية في التدخل في الشأن العراقي، ودعم بعض الكيانات الموالية لها مادياً وسياسيا [٤] حيث تنامى الدور الإيراني في العراق منذ الاحتلال الأمريكي للعراق في ٢٠٠٣/٤/٩، وعمدت إيران إلى تحقيق أهدافها ومصالحها في العراق عن طريق اتخاذ بعض الاستراتيجيات مثل (العلوجي،٢٠١٠)

- محاولة عرقلة العملية السياسية كي تضمن استمرار التورط الأمريكي في العراق لأطول مدة، لإبعاد الخطر عنها.
- ترتيب علاقاتها مع بعض الأطراف والقوى العراقية لضمان تأييدها في حالة اتخاذ أي سياسات عدائية أمريكية ضدها.
- حصنت نفسها بالصناعات المتطورة، وفي مقدمتها الصناعات العسكرية، وبناء ترسانتها المعروفة من الصواريخ البالستية القصيرة والبعيدة المدى، وما اشيع من بلوغها المراحل المتقدمة من تخصيب اليورانيوم، وكذلك وضعها الاقتصادي والاكتفاء الذاتي في مجال الزراعة، مع ما تملكه جمهورية إيران الإسلامية من علاقات وتحالفات استراتيجية مهمة، مع قوى كبرى مثل روسيا والصين وقوى صاعدة مثل وكوريا الشمالية وتركيا وفنزويلا، واختراقها للمنظومة الخليجية، التي تعد من التكتلات المغلقة وإقامة علاقة متينة مع سلطنة عمان ودولة قطر.

الولايات المتحدة الأمريكية، رغم وجود اتفاقية امنية(اتفاقية الاطار الاستراتيجي) تحتم عليها حماية الأراضي العراقية، والتدخل في أي لحظة تجد الولايات المتحدة الأمريكية فيها خطرا يهدد العراق، ولكن تم إبلاغ العراق وبتوجيه من الرئيس الأمريكي آنذاك السيد باراك أوباما سنرسل لكم أسلحة وتصلكم في غضون عام بينما كانت المعارك تدور في محيط بغداد (شادي، بدون سنة) رغم تأخر وسكوت أوباما بالرغم ما مر به العراق من ظرف عصيب كان هنالك تغير مفاجيء في توجهات أوباما بطريقة فقد وجد نفسه مضطرا إلى الحديث للشعب الأمريكي عن حتمية المجابهة مع تنظيم داعش الإرهابي من خلال هجمات أمريكية ضد التنظيم وإلى أي مدى يمكن أن يذهب الرئيس أوباما في تلك المواجهة وهل يريد فقط مجرد احتواء مخاطر داعش أو يسعى بالفعل إلى إلحاق الهزيمة فيه ؟ ولكن بعد فوات الأوان، وبعد تصريح **باراك أوباما، والملاحظة التي أشار إليها أوباما عندما قال إن تنظيم داعش "ليس إسلاميا" ويؤكد براءة الدين من ممارسات التنظيم الدموية (المالكي والخزرجي،٢٠٠٣)**

فتوى المرجعية الدينية المقدسة: في ١٠ /حزيران /٢٠١٤، خلف الإرهاب جرحاً في قلوب العراقيين، بعد سيطرة عصابات داعش الإرهابية على مدينة الموصل ثم التوسع إلى مناطق أخرى تصل مساحاتها نحو ٤٠% من الأراضي العراقية، مخلفة فيها الرعب والقتل والدمار واستباحة الحرمات. صدرت فتوى المرجعية المقدسة التي أوقفت بفضلها تقدم التنظيم الإرهابي وشملت كل طوائف العراق سنة وشيعة وعربا واكرادا ولم تكن موجهة الى فئة معينة، فكان تأسيس الحشد الشعبي الذي كان له دور كبير في خوض معارك ضارية وتحقيق انتصارات باهرة، وكانت قيادته الفعلية للشهيد أبو مهدي المهندس الذي استهدف بطائرة أمريكية وفي ظروف غامضة (وكالة الانباء العراقية،٢٠٢٥)

أما العلاقات العراقية–السعودية: التي شابها عدم الاستقرار نسبيا بسبب دخول إيران كلاعب رئيسي في الساحة العراقية، فضلاً عن مشكلات الحدود، ووجود عدد كبير من الإرهابيين والانتحاريين من الجنسية السعودية في السجون العراقية، فمنذ عملية عاصفة الصحراء عام ١٩٩١ وحتى إطاحة الولايات المتحدة بنظام الصدامي المجرم عام ٢٠٠٣،كانت المملكة العربية الشريك العربي الأساسي للولايات المتحدة في مواجهة المشاكل التي تواجه الاستقرار الدولي والنابعة من العراق، ولكن على مر هذا العقد وبعده، بدأت مطالب احتواء العراق وصدام حسين تضع ضغوطا لم يسبق لها مثيل على العلاقات الأميركية – السعودية، ولاسيما بعد الهجمات الإرهابية في ١١ أيلول ٢٠٠١ والاستعدادات للغزو الأميركي، وقد حل محل الوضع الشاذ حول مواجهة العراق والذي ربط المملكة العربية السعودية بالولايات المتحدة وضع طبيعي إلى حد كبير تتلاقى فيه المصالح ومناهج البلدين تجاه العراق تبعا للقضايا، التي تخص المنطقة، وربما تطغى على سياسة الرياض تجاه بغداد أربع قضايا رئيسية مهمة

(٣) ينظر موقع سكاي نيوز عربية ' شبكة المعلومات الدولية، تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٥/١٢/١٥، متاح على الرابط الآتي، skynewsarabia.com

(٤) مجموعة باحثين، السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٤، المركز الديمقراطي العربي، برلين–المانيا، ٢٠٢٠، ص ٣١.

تتعلق بمستقبل العراق: الاستقرار الداخلي والتدخل الأجنبي وسياسة إنتاج النفط والتطور السياسي في البلد، وقضية الاستقرار بكل انواعه تعد أهم هذه القضايا بالنسبة للرياض(مكملان،٢٠٠٦)

الدبلوماسية البرلمانية العراقية تجاه الكويت:

سرعان ما تغيرت الرؤية الكويتية تجاه العراق بعد سقوط النظام الصدامي المجرم، لأنها اعتبرت وجود نظام صدام حسين هو المشكلة الرئيسية وتهديدا مباشرا لسيادتها، إلا أنه على العموم يمكن عدّها مرحلة جديدة في أطار تحسين الدبلوماسية البرلمانية العراقية تجاه الكويت، لاسيّما بعد أن تم اخراج العراق من احكام البند السابع بعد أن اوفى بجميع التزاماته الدولية، وما زالت المحاولات مستمرة للاتفاق حول ترسيم الحدود بين البلدين رغم الغبن الذي لحق بالعراق جراء الترسيم الاممي بقوة المنتصر بعد أن تم إخراج الجيش العراقي بالقوة، وتدمير جزء كبير من الترسانة العسكرية العراقية

ومن اهم الخطوات الإيجابية هي المشاركة المباشرة بشخص امير الكويت الراحل الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح في قمة بغداد إضافة الى قوة الدبلوماسية البرلمانية من خلال زيارة وفود برلمانية الى دولة الكويت وما قام به رئيس مجلس الامة الكويتي السيد مرزوق الغانم من زيارات الى بغداد، ومؤتمر المانحين الذي رعته الكويت لأعمار المناطق المتضررة من احتلال تنظيم داعش الإرهابي (شناقة،٢٠١٢)

٣. المطلب الثالث: تحولات الأداء البرلماني في السياسة الخارجية: إمكانات التطوير ومتطلبات التفعيل المؤسسي.

يتعارض هذا المشهد المتفاعل مع تلك الفرضية التي أسست للمشهد الاول، وتنطلق من بفكرة مفادها أن المستقبل يعد محصلة لمخرجات عمليات تغيير شاملة في الحاضر، وإن العراق يفيد ان مستقبله سيكون محصلة لرؤية حضارية إنشائية مفادها أن العراق يستطيع، من خلال نوعية قدراته والذاتية، إعادة هيكلة واقعه الداخلي والتقدم به، نحو الذي سينعكس إيجابا، وبالضرورة، على فاعليته داخليا وخارجيا، يركز هذا المشهد على أن العراق قد عمد، خلال السنوات الماضية الى انتهاج سياسات عامة تتميز بأهداف طموحة وآليات كفؤة طريقا لبناء مقومات القدرة على الفعل الهادف والمؤثر خارجيا، وأن مخرجات هذه السياسات قد تفضي الى أن تبدأ معطيات الحداثة والارتقاء على الصعيد الداخلي والخارجي، أن هذا المشهد يفترض أيضاً أن هذه السياسات لن تستطيع أن تسير الى معطيات الحداثة والفاعلية، بغياب عنصرين أساسيين، هما (القيادة، والواقع الاجتماعي) اذ يتميز كل منهما بخصائص مهمة، اذ ان القيادة، فيقصد بها تلك القيادة السياسية بكل انواعها التي وصلت الى قمة الهرم السياسي عبر الانتخاب، والتي تمتلك عقائد فلسفية سياسية تتيح لها التخطيط للتغيير الشامل في العراق، وترجمته الى معطيات موضوعية، واما ما يخص الجانب الاجتماعي، فالمقصود منه بروز كتلة بشرية واسعة، تتميز بثقافتها وتعلمها، وتتخذ من الحداثة مدخلا للتعامل مع معطيات الواقع العراقي، ولا تتردد عن المطالبة بأحداث التغيير الحقيقي الشامل، وكذلك من احداث التأثير الجاد في تاثير على سلوك صناع القرار تأمينا لمطالبها، وفي ضوء مضمون هذا المشهد، تتكون هذه المقومات من نوعين اساسيين (مقومات متغيره، مقومات ثابتة) فبينما ترتبط الاولى بالمقوم الجيواستراتيجي للعراق، وكمية ونوعية موارده الاولية، تتعلق الثانية بالمقومين الاجتماعي والعسكري فالمقوم الجيواستراتيجي هو حقيقة الجغرافية لهذه الدولة مع الآخذ بأنماط من السلوك تكون ثابته سواء على صعيد استراتيجيتها العسكرية، أم الحركة الاقتصادية الدولية وعلاقاتها الاقليمية، هذا فضلا عن دورها في تحديدها كيفية المعطيات الاقتصادية والسكانية للدولة، وتأثر على تحديد لجانب مهم من قدرتها على الفعل وجيواستراتيجيا، يقع العراق في قلب ذلك المثلث الاستراتيجي، الذي يشمل مناطق الخليج العربي وشمال غرب آسيا ووسط آسيا، فضلا عن الشرق الاوسط، ولأهمية موقعه، اذ ذهب عدد من رواد الاستراتيجية في العصر الحديث الى اهمية المكانة المتميزة في نظرياتهم ضمن منطقة الهلال الداخلي في نظريته المسماة قلب الأرض (القيسي،٢٠١٣)

وتعد هذه النظرية أن من يسيطر على منطقة الهلال الداخلي يسيطر على (قلب الارض) ومن يسيطر على قلب الارض يسيطر على قلب العالم، ان وفق لهذا نوع يعد العراق ضمن قلب هذا العالم وفق الواقع العراقي الداخلي، وبهذا التأثير يكون سالبا عندما يكون العراق ضعيفا، او يكون موجبا عندما يكون العراق قويا لذا يفترض في هذا المشهد أن العراق قد نجح في عملية أعادة بناء قدراته، فضلا عن استثمار البعد الايجابي لموقعه الجيواستراتيجي لتحقيق تعاون الدول ذات المصالح في جميع منطقة الشرق الأوسط (الرمضاني،٢٠٢٣)

ويمكن ان نحدد عوامل مؤثرة عامة وعوامل مؤثرة خاصة في مشهد التطور للدبلوماسية البرلمانية، وهذه العوامل هي (الشمري،٢٠١٩):

١– العوامل المؤثرة في استقرار العراق

أ– العوامل الاقتصادية

ان العراق دولة مليئة في مواردها الطبيعية عليه أن قيمة الموارد الطبيعية عموما لا تكمن في مجرد توافرها، كماً ونوعا، وانما أصلا في استثمارها، فضلا عن توظيف عوائد هذا الاستثمار لأغراض دعم الاقتصاد والتنمية بعنصر ديمومتها وان تكون عنصراً داعماً للدبلوماسية البرلمانية، اذ إن العراق قد عمد إلى استثمار موارده الطبيعية المهمة، كالنفط والغاز والكبريت والزئبق توظيفا أمثل، انطلاقا من خطة اقتصادية لاحتواء الاختلالات في الجسد الاقتصادي العراقي والارتقاء به الى افاق متقدمة اضافتا الى تبنى استراتيجية الانفتاح الاقتصادي على الدول المتطورة نهجا مضافا لتطوير العلاقة الدبلوماسية، ويؤمن أيضاً توظيف هذه الدول خدمة لمتطلبات التنمية المستدامة في العراق، فضلا عن الحد من تحكم الولايات المتحدة في التسوية الاقتصادية العراقية– الأمريكية، ويعتبر هذا المشهد أن هذه الآليات وسواها لم تؤدي إلى الحد من تأثير الآليات الاقتصادية وسمات الاقتصاد الاحادي الجانب فقط، وإنما الى حالة تقيم لتكرار النموذج التنموي الماليزي في العراق (عبدالحي،١٩٩١)

ب– العوامل الاجتماعية

في جميع انحاء العالم المعاصر، قليلة هي الدول التي تعانق قومية واحدة أو ديانة واحدة فالتنوع القومي والعرقي والديني خاصية يتسم بها هذا العالم، والشيء ذاته ينعكس على العراق ولاسيما ما بين العوام، ٢٠٠٣–٢٠١٥، التي تميزت بأزمة عدم الاندماج الوطني الشامل واثار مخرجاتها السلبية على اللحمة العراقية جراء السياسات التي عولها المحتل الامريكي واتبعتها الحكومات العراقية المتعاقبة، يفترض هذا المشهد أن العراق أتجه الى الأخذ بسياسات اجتماعية رمت إلى تحقيق تلك المطالب والتأثر بها، التي لم تعد خلال سنوات استجابة لها، ولاسيما مطالب تعديل دستور ٢٠٠٥ وبما يفضي إلى هيكلة واعادة بناء العراق ونظامه الاجتماعي– السياسي يؤمن بالالتزام بعملية ديمقراطية ويحقق العدالة الاجتماعية والسياسية وتلغي المحاصصة الطائفية، ويضمن سيادة القانون والالتزام بحقوق الانسان للارتقاء الحضاري (الرمضاني،٢٠٢٣)

ت–العامل العسكري

لقد اسهمت الولايات المتحدة الأمريكية خلال عملية اجتياحها العراق الى تقليص وتدمير قدرته العسكرية من خلال حل الجيش العراقي بل ذهبت إلى أبعد من ذلك اذ تلفت الاسلحة التي كانت صالحة للاستخدام وجراء ذلك انتقال العراق الى دولة هشة وضعيفة، اذ تم تدمير المؤسسة العسكرية بالكامل أن يسفر الى تكريس التبعية العراقية الى الولايات المتحدة اضافتا الى استبدال مصادر دعم العراق بالسلاح بمصدر امريكي وعلى الرغم من تجهز العراق بالسلاح الامريكي، إلا أن ذلك لم يجعل من العراق دولة قوية بالمقارنة مع كافة دول الجوار وقد أكد ذلك اجتياح عناصر داعش لمدينة الموصل والاطاحة بثلث العراق وأن الجيش الذي تم بنائه على المحسوبية بعد عام ٢٠٠٣ فهو مؤسسة اجتاحها الفساد وتفتقر للعقيدة العسكرية الحكيمة والمؤهلة إذ إن العراق قد انغمس في إعادة تشكيل المؤسسة العسكرية العراقية على أسس علمية ومهنية، واعادة تنظيمه بعد عام ٢٠١٤ وبعقيدة عسكرية وطنية شاملة، فضلا عن تطوير اساليب تدريبه وقدراته، وزيادة تشكيلاته، وتزويده بالسلاح المتطور من مصادر متنوعة، وبمحصلة جعلت العراق يجد على قدرة عسكرية ضاربة كما ونوعا مع تشكيل قوات الحشد الشعبي المقدس ناهيك عن تطور قدرات البيشمركة الكردية (جواد،بدون سنة)

ث–المعطيات المؤثرة الأمريكية

يمر العالم بعملية تحول تاريخية فريدة، وشاملة في تأثير على ابعادها، ناهيك عن انفتاح على عدة مشاهد ودراسات مستقبلية ممكنة او بديلة، ألا وهي عملية تحويل العالم، اذ اضاف المفكر العربي (انور عبد الملك)، أن هذه العملية أفاضت الى مخرجات، أبرزها الرفض الاقليمي والدولي، وفقا للهيكلية الاحادية للنظام السياسي الدولي فتقدم قدرات عدد من الدول، وخصوصا تلك السائرة في طريق التقدم بقدراتها الى مستوى إمكانات الدول الكبرى، تسوية الى المطالبة بعالم تسوم فيه المصالح الدولة حتى وأن كانت الولايات المتحدة (عبدالملك،١٩٩٥)

إن التوزيع العمودي للقوة على جميع الاصعدة ولاسيما في النظام السياسي الدولي لصالح توزيعه أفقيا، وفق هيكلية تتسم بتعدد الاقطاب، هو الذي سيجعل من الولايات المتحدة في زمان ما بعد الأوسط مجرد قوة بين عدد من القوى الدولية الفاعلة وأن هذا الواقع تفاعليا مع تقلص الحاجة الأمريكية لاستيراد النفط يشكل جزء من

ازدهار الانتاج للولايات المتحدة من النفط الخام والصخري، إذ إن العلاقة مع الدول المنتجة والمصدرة للنفط في الخليج وعلى راسها العراق، إذ لم تعد أمريكيا تتمتع بالأهمية نفسها السابقة هذا يعزز من تراجع اهميتها، هو بدا انتقال الاهتمام الاستراتيجي الولايات المتحدة في منطقة شرق الأوسط (محمود واخرون،٢٠٠٤) ان صناع القرار في الولايات المتحدة أدركوا الدور الدولي المهم الذي يحتمل، بإمكانية عالية، أن تؤديه مجموعة دول في هذه المنطقة ولاسيما اليابان والصين والهند، ناهيك عن مصالحها في هذه المنطقة (قواس،٢٠١٤)

٢– المحددات الخاصة المؤثرة في مسار تطور الدبلوماسية البرلمانية

كما أسلفنا أن الدبلوماسية البرلمانية هي الدبلوماسية العلنية والرديف الحقيقي للدبلوماسية الرسمية، وإذا أردنا النهوض بهذه الدبلوماسية لابد أن نفهم وبشكل جلي العوامل المؤثرة والتي يمكن ان تنهض بالواقع الدبلوماسي على مستوى البرلمانات، ويمكن ان نجمل هذه العوامل بالنقاط التالية:

١– تفعيل عمل البعثات الدبلوماسية

الاهتمام والتركيز على مصادر القوة الناعمة في العمل الدبلوماسي لأنها السبيل لتحقيق مصالح الدولة والسياسة الخارجيَّة للعراق، حيث أنَّ الدبلوماسي يُمثل الدولة بكل ثقلها وعراقتها، فضلاً عن تمثيله للمجتمع العراقيّ، وهناك حاجة لتطوير القابليات والتزود باستمرار بالمعرفة للنهوض بمُستوى التمثيل فضلاً عن الاحاطة المهنيَّة.ولاشك في ان عمل البعثات الدبلوماسية للدول هو الساحة الخارجية، فالسياسة الخارجية لأي بلد هي تصرف يهدف إلى تحقيق غرض معين في المحيط الدولي، والغاية من هذا السلوك السياسي للوحدة السياسة الدولية نقصد به تحقيق عدد من الأهداف، التي تعبر عن المصالح والطموحات والتطلعات التي يجتهد صناع القرار للوصول اليها (بدران،١٩٨٢)

لذا يجب على الدولة تطوير البعثات الدبلوماسية ودعمها ورفدها بالعناصر الكفؤة والدعم المادي والمعنوي من اجل النجاح والتفاعل في البيئة الدولية، ومن هنا يتضح الهدف السياسي الخارجي (الحالة المستقبلية التي يهدف صناع القرار الى وصولها خارج حدود الدولة، وتتضمن السياسة الخارجية مجموعة من الأهداف التي يجب على البعثات الدبلوماسية فهمها جيدا، التي تعكس المصالح المحورية، ويمكن القول انها المهمة التي تسعى الوحدة الدولية لتحقيقها، ومن هنا يجب أن نعرف أن كل تصرف وعمل يجب أن يكون مدعوماً بهدف واضح، ولا يتحقق هذا في التوجيه الإداري فقط بل في ابتكار وسائل وصيغ حديثة للتنفيد (الرمضاني،٢٠٢٣)

فالهدف من وجهة نظر (إسماعيل صبري مقلد) هو (وضع معين يقترن بوجود رغبة مؤكدة لتحقيقه عن طريق تخصيص ذلك القدر الضروري من الجهد والامكانيات، التي يستلزمها الانتقال بهذا الوضع من مرحلة التصور النظري البحت إلى مرحلة التنفيذ والتحقيق المادي)

أما العالم (روبرت أوسجود) فقد صنف الأهداف على نوعين: اهداف تخدم المصالح القومية (كالأمن وحماية الذات ودعم التنمية)، وأهداف وطنية ذات النزعة المثالية (كالرغبة في دعم السلام العالمي، وتأييد حكم القانون والعدالة الدولية، و دعم الرفاهية الإنسانية، ونشر الحرية (مقلد،١٩٨٤)

٢– على صانع القرار ابعاد العمل الدبلوماسي عن التأثيرات الحزبية

ان السياسة الخارجية هي انعكاس للسياسة الداخلية، ولاسيما فيما يتعلق بطبيعة الأنظمة السياسية القائمة، فالأنظمة الاستبدادية غالبًا ما تنتهج سياسة خارجية تختلف تماماً عن الأنظمة الديمقراطية الأولى قائمة على أساس الارتجال والعاطفة على عكس الثانية التي تعتمد الدبلوماسية وفن التفاوض، اما في العراق فقد افرزت السيطرة الأمريكية بلورة مشهد سياسي جديد يقوم على الهوية الطائفية على وفق ادعاءات التوافق وتقاسم السلطات بمظاهر ديمقراطية برلمانية تعددية هيأ لها دستور ٢٠٠٥ وتراوحت بين الصراعات الطائفية وتموضع توازنات القوى المحلية مع الاستجابة لخطط وخيارات الفواعل الإقليمية بل والدولية النافذة في المشهد العراقي ومما تقدم يرى الباحث ان من اسباب التنوع الطائفي والعرقي وظهور مطامع قومية وطائفية انعكست على وضع الأكراد والشيعة في مفاصل الدولة مع وجود تردد سني في بداية سقوط الدولة ما تسبب بارتفاع مستويات التحديات وعرقلة أي مشاريع للإصلاح أو تهدئة الوضع الاجتماعي فشاهدنا ارتفاع حدة العنف الذي وصل لمظاهر حرب أهلية في العاصمة ومدن أخرى . فأصبح العراق أقرب لنماذج الدول الضعيفة نتيجة للتناحر الحزبي والذي انعكس على الأداء الخارجي، وكانت محصلة هذا التناحر هو فوضى دبلوماسية ظهرت جليا في اختيار اشخاص قليلي الخبرة والكفاءة والمهنية وحتى عدم الولاء المطلق للوطن

بل الولاء الحزبي في اقصى درجاته وعبودية وتقديس الأشخاص (الملف العراقي،٢٠٠٣)

٣– تفعيل عمل لجنة العلاقات الخارجية

لقد تطرقنا الى عمل لجنة العلاقات الخارجية، لما لهذه اللجنة من دور سياسي ودبلوماسي على كافة المستويات، شريطة أن تتشكل هذه اللجنة بعيدا عن التخندقات الحزبية والطائفية وأن تركز في عملها على مصلحة البلاد أولا ومعادلة القوى الدولية والإقليمية ثانيا، ولجنة العلاقات الخارجية إحدى لجان مجلس النواب العراقي المهمة وإذا أردنا النهوض بها فلابد من الدعم المادي والمعنوي واختيار الأعضاء من ذوي الخبرة والاختصاص وألا يكون ذلك على أسس طائفية وحزبية .

٤– الاستفادة من التجارب المناظرة من اجل تفعيل الدبلوماسية البرلمانية

هنالك تجارب عديدة في الوطن العربي والعالم أدت فيها البرلمانات دورا إيجابيا مهما في الدبلوماسية البرلمانية وفي عدد كبير من المجالات، منها وعلى وجه الخصوص دور البرلمانات العربية في حل النزاعات وإعادة البناء الوطني، ويمكن ذكر بعض التجارب والحالات منها :

أ– حالة اليمن: منذ إعلانه حالة الوحدة بين اليمنين عام ١٩٩٠.

ب–حالة الجزائر: حيث الدور الكبير للمجلس الشعبي الوطني قبل اندلاع النزاع بين السلطة.

ت–حالة لبنان: حيث الدور الكبير لمجلس النواب اللبناني اثناء الحرب اللبنانية ١٩٧٥–١٩٩١ حيث كان دورا إيجابيا متميزا وفاعلا في توطيد المصالحة الوطنية وتكريس شرعية العمل النيابي

ث–بنغلاديش: إذ أدى البرلمانيون دورا مهما في مفاوضات اتفاقية شيتاجونج عام ١٩٩٧

ج– أفغانستان: حيث انعقد اول برلمان منتخب ديمقراطي في أفغانستان خلال ٣٦ عام في ١٩ ديسمبر ٢٠٠٥ نتيجة مساهمة فاعلين برلمانيين دوليين.

٥– تطوير عمل دائرة البحوث والتطوير البرلماني في مجلس النواب العراقي

مجلس النواب العراقي بضم دائرة كبيرة بمستوى مديرية عامة، تسمى دائرة البحوث وهي تضم واحدة من أضخم المكتبات في بغداد وتعني بالبحوث والندوات، تم رفدها بالموظفين الاكفاء، وقد استحدثت لاحقا وتحديدا عم ٢٠٢٠ دائرة أخرى تهتم بالعمل البرلماني التطويري التدريبي تسمى دائرة التطوير البرلماني

٦– **الاستعانة بالكفاءات من الخبراء والمستشارين:** والمقصود هنا أساتذة الجامعات المعنيين بالعمل الدبلوماسي واعضاء البرلمان السابقين من ذوي الخبرة والاختصاص في هذا الميدان وكذلك تفعيل عمل لجان الصداقة مع البرلمانات الأخرى، ودعم اتحاد البرلمانيين العراقيين الذي تم استحداثه على وفق القانون رقم ٨٦ لسنة٢٠١٧، وينضوي تحته اغلب أعضاء البرلمان العراقي السابقين وأعضاء الجمعية الوطنية، وهو منظمة غير حكومية ذات استقلال مالي وإداري، وقد خطى ومنذ اللحظات الأولى علي تأسيسه خطوات جيدة على المستوى المحلي، ولو ان مجلس النواب قد اشرك رئيس وأعضاء الاتحاد وتكليفهم في دراسة الحلول لبعض القضايا الداخلية والخارجية لأصبح الاتحاد رافدا مهما وعونا للسلطتين التشريعية والتنفيذية، علما ان الاتحاد يترأسه حاليا الشخصية الوطنية المعتدلة والسياسي الناجح الأستاذ منتصر الأمارة

مما تقدم يرى الباحث أن الدبلوماسية البرلمانية أصبحت إحدى الأدوات الرئيسية التي تقصدها الوحدات الدولية من اجل إعطاء دور اكثر نشاط وفعالية للمؤسسات البرلمانية في السياسة الخارجية اذ أن الدبلوماسية البرلمانية تمتلك مرونة عالية وهامش كبير من الحرية وهو عكس ما تمتلكه الدبلوماسية الرسمية من هامش الحرية في التعامل او تناول القضايا السياسية في اطار العمل الجماعي المعلن الذي تنتهجه الهيئات الإقليمية والعالمية من خلال الفعاليات، التي تقوم بها المؤسسات البرلمانية في المؤتمرات واللقاءات بين مختلف برلمانات العالم، وتكمن أهمية العمل الدبلوماسي البرلماني في أنه يمثل ارادتين : الرسمية، والشعبية في الوقت نفسه بل هو المكمل والمعضد للسياسة الخارجية لأي دولة ويكون العمل بالتنسيق والتكامل من اجل تحقيق الأهداف التي تسعى اليها السياسة الخارجية، إذ أن العمل البرلماني لم يكن مقتصرا فقط على التشريع والرقابة فقط بل أصبح العمل الدبلوماسي البرلماني داعم ومساند للحكومة من خلال بناء جسور التواصل

والعلاقات الدبلوماسية مع مختلف دول العالم وكذلك تقريب وجهات النظر المتباينة بين الدول مع تجسيد للتفاهم والتعاون المتبادل، ويتم ذلك من خلال تنشيط دور وسائل العمل الدبلوماسي البرلماني سواءً كانت الشعبية أم البرلمانية منها والدور الرئيسي المنوط فيه على الصعيدين : العالمي والإقليمي وكذلك تنشيط دور لجان الصداقة مع برلمانات الدول من اجل تبادل الوفود وتكرار واستمرار اللقاءات، وتوصل الباحث الى عدد من النتائج.

٤. خاتمة

إنّ الدور المستقبلي للبرلمان العراقي في صياغة وتفعيل السياسة الخارجية سيظل عاملاً محورياً في بناء دولة قادرة على حماية سيادتها وتأكيد حضورها الدولي. فالبرلمان بما يمتلكه من صلاحيات تشريعية ورقابية يمثل أداة لضمان اتساق السياسة الخارجية مع المصلحة الوطنية العليا، ولتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الملفات الإقليمية والدولية. غير أن فاعلية هذا الدور مرهونة بقدرة البرلمان على تجاوز الانقسامات السياسية، وتطوير آليات التنسيق مع السلطتين التنفيذية والقضائية، فضلاً عن الانفتاح على الخبرات الأكاديمية والمجتمعية في رسم الأولويات. ومن هنا، فإن مستقبل السياسة الخارجية العراقية يتطلب برلماناً أكثر تماسكاً واستقلالية، قادراً على تحويل الإرادة الشعبية إلى توجهات عملية تسهم في تحقيق الاستقرار الداخلي وتوسيع مجالات التعاون الخارجي، وبما يعزز موقع العراق كفاعل متوازن في محيطه الإقليمي والدولي.

الاستنتاجات:

١. البرلمان العراقي يمتلك صلاحيات دستورية مهمة يمكن أن تؤهله للتأثير في السياسة الخارجية.

٢. ضعف التجربة الديمقراطية والانقسامات السياسية الداخلية حدّت من قدرة البرلمان على تفعيل دوره الخارجي.

٣. الدبلوماسية البرلمانية ما زالت في بداياتها بالعراق، لكنها تحمل فرصاً واسعة للتأثير المستقبلي.

٤.نجاح البرلمان في لعب دور مؤثر يتوقف على قدرته في بناء علاقات مؤسسية مع برلمانات العالم.

التوصيات:

١. تعزيز استقلالية البرلمان وتحصينه من التجاذبات الحزبية.

٢. تفعيل لجان العلاقات الخارجية وتطوير كفاءاتها الفنية والبحثية.

٣.بناء قنوات مؤسسية للتعاون مع البرلمانات الإقليمية والدولية.

٤. إشراك البرلمان بصورة أوسع في مناقشة وصياغة الاستراتيجيات الكبرى للسياسة الخارجية.

٥.الاستثمار في الدبلوماسية البرلمانية كأداة مساندة للدبلوماسية الرسمية لتعزيز صورة العراق الخارجية

تضارب المصالح

يؤكد الباحث/الباحثون عدم وجود أي تضارب في المصالح المالية أو المهنية أو الشخصية قد يؤثر في تصميم الدراسة أو تحليل البيانات أو تفسير النتائج أو نشرها، وأن جميع الإجراءات البحثية تمت وفق معايير النزاهة والموضوعية العلمية.

– المصادر والمراجع:

- اسماء جميل وفالح عبد الجبار، الاحزاب السياسية في العراق، مركز الرافدين للدراسات والبحوث الاستراتيجية شبكة المعلومات الدولية، تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٥/٦/٩، متاح على الرابط الاتي:-، الموقع: http://www.alrafedein.com/news.php?action=view&id=6736
- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات)٦ (٣ط)، الكويت: مطبوعات جامعة الكويت،١٩٨٤ (م، ص ١٢٨.
- انور عبد الملك، تغيير العالم، سلسلة دار المعرفة، العدد ٩٥، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٥، ص١٦.
- اياد الدليمي، الدستور العراقي وشيطان التفاصيل، العربي الجديد،٢٩ مارس ٢٠٢٢، ص١
- البرلمانات ومنع الازمات والانتعاش منها، مبادئ توجيهية للمجتمع الدولي، شبكة المعلومات الدولية، تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٥/١٠/٧، متاح على الرابط الاتي، www.undp.org
- تقرير المجموعة الدولية للازمات، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٢٩٨، كانون الاول، ٢٠٠٣، ص٧٥.
- تقرير عن ورشة عمل إقليمية حول تعزيز دور البرلمانات العربية في حل النزاعات وإعادة البناء الوطني، الصادر عن برنامج دائرة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- تمارا كاظم الاسدي واخرون، تحديات الهيمنة: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق ما بين (٢٠٠٣-٢٠٢٠)، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٢٠، ص٣٩-٤٠ .

- تمارا كاظم الاسدي وآخرون، تحديات الهيمنة: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق ما بين (٢٠٠٣-٢٠٢٠)، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ٢٠٢٠، ص٣٩-٤٠.
- تمارا كاظم الاسدي، من يصنع السياسة الخارجية العراقية، المركز الديمقراطي العربي، العراق، العدد٧٨٧٥١، ٢٠٢١ ص١
- جوزيف مكملان، المملكة العربية السعودية والعراق(النفط والدين وتناحر طويل مستمر) معهد السلام الأمريكي، الولايات المتحدة الأمريكية، تقرير خاص رقم ١٥٧، يناير كانون الثاني، ٢٠٠٦، ص١ .
- حسن لطيف الزبيدي، العراق والبحث عن المستقبل، ط١، المركز العراقي للبحوث والدراسات، العراق، ٢٠٠٨، ص ٢٠٨.
- حسين علوان، إشكالية التعددية السياسية في العالم الثالث، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد العدد ١٢، تموز ١٩٩٤، ص ٩٣.
- د. فاطمة حسين سلومي، الانتخابات البرلمانية العراقية ٢٠٠٣-٢٠١٠، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد(٤٠)، كانون الأول ٢٠١٢، ص١٣١.
- د. مازن الرمضاني، ثلاثة مشاهد لمستقبل العراق،المنتدى العراقي للنخب والكفاءات،٣٠ مارس ٢٠٢٣، ص١
- رايق سليم البريزات، دور الدبلوماسية البرلمانية في تنفيذ السياسة الخارجية،المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية، العدد٢٣،اذار ٢٠٢٠ .
- سالم توفيق، دراسة حالة العراق تحت الاحتلال، في، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية) ، 2004، ص١٥٤.
- شادي حميد، خبير استراتيجي في معهد بروكنجز، مؤلف كناب اغراء السلطة .
- صالح جواد الكاظم وعلي غالب العاني، الأنظمة السياسية، مطبعة دار الحكمة، بغداد، ١٩٩١، ص١٤٤.
- صباح نعاس شنافة، استراتيجية السياسة الخارجية العراقية لما بعد عام ٢٠٠٣، دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد(٥١)، كانون الثاني ٢٠١٢، ص١٢١.
- صلاح حسن بابان، العراق: ما تأثير التدخلات الخارجية في رسم خريطة التحالفات السياسية . شبكة المعلومات الدولية، تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٥/٤/٩، متاح على الرابط الاتي:- Aljazeera.net/politics/
- عامر هاشم جواد، دور العراق الجديد في الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الاوسط، مجلة الدراسات الدولية، العدد٣٣، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ص ١٨٧.
- عبد الحسن عصفور الشمري، أثر العامل الاقتصادي في الاستقرار السياسي جدلية التأثير والتأثر (حالة العراق بعد العام ٢٠٠٣)، الرافدين للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠١٩، ص ٨٨
- عبد الكريم العلوجي، إيران والعراق: صراع حدود أم وجود، الدار الثقافية للنشر، القاهرة-، ٢٠١٠، ص١٣٢.
- عبد الله رحمة الله البياتي، مراحل العملية التشريعية في الدساتير العراقية، رسالة ماجستير(بغداد، كلية القانون، جامعة بغداد،١٩٩١)، ص٣٧٤ .
- عبد علي كاظم المعموري، وطالب عبد صالح، مستقبل الاقتصاد العراقي في ظل تحول اقتصاد السوق، (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دائرة البحث والتطوير)، ٢٠٠٦ ص١١٧.
- علي حسين سفيح، تداعيات انتخابات مجلس النواب العراقي لعام ٢٠١٨ وجدلية تشكيل الرئاسات الثلاثة،مكتبة الدكتور، بغداد، ٢٠١٩، ص٧٨
- علي صالح محمود وآخرون، تجارب سابقة في الدراسات المستقبلية (القاهرة: مركز الدراسات المستقبلية، ٢٠٠٤)، ص ص٢٧-٣١
- كوثر عباس الربيعي، سياسة العراق الخارجية بين القيود والفرص، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد(٤٤)، نيسان ٢٠١٠، ص٦-١٤.
- المادة (٦٠) من الدستور العراقي الدائم، لسنة ٢٠٠٥ .
- مازن الرمضاني عضو المجمع العلمي العراقي، ثلاثة مشاهد لمستقبل العراق،المنتدى العراقي للنخب والكفاءات،، ٢٠٢٣، ص ٣٢٣.
- مجموعة باحثين، السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٤، المركز الديمقراطي العربي، برلين-المانيا، ٢٠٢٠، ص ٣١.
- محمد عبد صالح، التضخم في الاقتصاد العراقي – الأسباب – الآثار – المعالجات، بحث مقدم إلى مركز الدراسات القانونية والسياسية، (جامعة النهرين، مركز الدراسات القانونية والسياسية)، ٢٠٠٦، ص٩.
- محمد قواس، واشنطن وزمن الاستقالة من الشرق الأوسط، مجلة الصياد، لندن، العدد ٣٠، آذار ٢٠١٤، ص٥.
- **محمد وائل القيسي، مكانة العراق في الاستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج، دراسة مستقبلية (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٣)، ص ٨٠.**
- الملف العراقي" السياسة الخارجية العراقية مدة ما بعد ٢٠٠٣، مركز طوروس لدراسات الشرق الأوسط، الجمعة ٣١ اذار٢٠٢٣

- منظمة الشفافية الدولية –الاتحاد الدولي ضد الفساد" عام ٢٠٠٨، أن العراق يقبع في المرتبة ١٧٨ مسجلا ١.٥ نقطة من أصل ١٠ ممكنة على مقياس الشفافية، شبكة المعلومات الدولية، تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٥/٧/٩، متاح على الرابط الاتي. www.transparency.org .
- موقع سكاي نيوز عربية ' شبكة المعلومات الدولية، تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٥/١٢/١٥، متاح على الرابط الاتي، skynewsarabia.com
- الميادين،العراق: تغييرات كثيرة في النظام الانتخابي منذ العام ٢٠٠٥، ٢٢ أيلول ٢٠٢١، شبكة المعلومات الدولية، تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٥/٧/٩، متاح على الرابط الاتي:- almayadeen.net/news
- نزار عبد الأمير تركي المالكي و حمد جاسم محمد الخزرجي، ظاهرة الفساد الإداري في العراق أسبابها وطرق معالجته، بحث منشور في المؤتمر الثالث عشر، كلية القانون، جامعة بغداد، ٢٠٠٣، ص٣.
- نزار عبد الأمير تركي المالكي و حمد جاسم محمد الخزرجي، ظاهرة الفساد الإداري في العراق أسبابها وطرق معالجته، مصدر سبق ذكرة، ص ٧
- نزيه رعد، القانون الدستوري العام، (طرابلس المؤسسة الحديثة للكتاب، ٢٠٠٨)، ص١٥٣ .
- النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي
- نقماري سفيان، حوكمت الشركات كألية للحد من الفساد المالي والإداري، (الجزائر، جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير)، ٢٠١٢، ص٦.
- هيفاء احمد محمد، النظام الانتخابي في العراق بين طريقة سانت ليغو وطريقة سانت ليغو المعدلة، مركز الدراسات الاستراتيجية، شبكة المعلومات الدولية، تم الاطلاع بتاريخ ٣٠/ ١/ ٢٠٢٥، متاح على الرابط الاتي:- http://cis.uobaghdad.edu.iq/?p=189
- ودودة بدران، تخطيط السياسة الخارجية، نظرية تحليلية، (مجلة) السياسة الدولية، العدد ٦٩ القاهرة، مركز الاهرام، ١٩٨٢، ص . ٧٣.
- وكالة الانباء العراقية ، شبكة المعلومات الدولية، تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٥/١١/٧، متاح على الرابط الاتي،ina.iq
- وليد عبدالحي، الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، شركة الشهاب ' الجزائر، ١٩٩١، ص٨.
- يونس السيد، العراق بين «الأغلبية» و«التوافق»، جريدة أخبار الخليج البحرينية، شبكة المعلومات الدولية، تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٥/٥/٩، متاح على الرابط الاتي:- **https://bit .ly/3ba9Yxa** .